Save the Children

مجموعة الدعم الشبابية
Youth Support Group

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

تأثير **النزاعات المحلية** على **العملية السياسية** وتحقيق **الاستقرار السياسي** في اليمن

تقرير تحليلي

مجموعة الدعم الشبابية

مايو 2025

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

العنوان: اليمن - تعز

تليفون: 4 252 733 - 967+

الهاتف: 222 450 770 - 967+

البريد الإلكتروني: info@shebayouth.org

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية ©

2025

فهرس المحتويات

م	البيـــــــان	رقم الصفحة
1	**الملخص التنفيذي**	3
2	**المقدمة**	4
3	تعريف النزاعات المحلية	5
4	أنماط النزاعات المحلية	5
5	أسباب النزاعات المحلية	6 - 8
6	انعكاسات النزاعات على الحياة العامة	8 - 9
7	تأثير النزاعات على العملية السياسية	10 - 12
8	تداعيات مستقبلية محتملة	12
9	النتائج	13
10	التوصيات والمقترحات	13 - 14
11	- توصيات للسلطات المحلية	13,1
12	- توصيات للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا	14,1
13	- توصيات إلى الشركاء الإقليميين والدوليين ومكتب المبعوث الأممي في اليمن	14,2

تأثير النزاعات المحلية على العملية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في اليمن

الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير تأثير النزاعات المحلية على العملية السياسية، في سياق الصراع الأوسع في اليمن، وتشابك النزاعات المحلية مع تفاعلاتها الوطنية والإقليمية، وكيف تهدد هذه النزاعات مستقبل الدولة وفرص تحقيق السلام المستدام. تظهر نتائج التقرير أن هناك علاقة تبادلية بين ضعف مؤسسات الدولة وتصاعد النزاعات المحلية، حيث أن ضعف دور الدولة ومؤسساتها قد أسهم في خلق النزاعات المحلية، وفي نفس الوقت تأثرت المؤسسات الرسمية بالنزاعات سلبيا، وأن المصالح الخاصة بكيانات سياسية واجتماعية كانت أحيانا محركات للنزاع، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية.

تتغذى النزاعات المحلية على التداخل بين المحلي والوطني والإقليمي، ولم تعد مجرد خلافات محدودة النطاق، بل أصبحت جزءًا من منظومة معقدة من الصراعات المتداخلة التي تفاقمت بفعل المصالح المتضاربة لمختلف الأطراف. لقد ساهمت النزاعات المحلية في إضعاف شرعية ودور المؤسسات الرسمية، وتعطيل الخدمات الأساسية، كما زادت من حدة الانقسامات المجتمعية، مما شكل عائقًا رئيسيًا أمام العملية السياسية واستعادة الاستقرار.

يخلص التقرير إلى أن معالجة النزاعات المحلية تمثل مدخلًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار السياسي المنشود في اليمن، وأن أي مسار سلام مستدام يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية للصراع وتعقيداتها.

يقدم التقرير توصيات عملية بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تلخيصها في:

تعزيز الحكم المحلي وتمكين المجالس المحلية، وتشجيع الحوارات المجتمعية الشاملة، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية وإصلاحها، وبناء استراتيجيات وطنية للمصالحة بدعم من دول الإقليم والمجتمع الدولي، بحيث ينبغي أن تصب تدخلات الفاعلين الخارجيين في الحد من النزاعات.

مقدمة

تعاني اليمن من صراع مستمر منذ سنوات، يتوازى هذا الصراع مع نزاعات محلية فرعية، تزيد وتيرتها كلما طالت فترة الصراع الأوسع، وتراجع دور مؤسسات الدولة، وظهرت قوى جديدة ما دون الدولة، أو تراجعت الخدمات وشحت الموارد المحلية دون قيام مؤسسات الدولة بدورها لمعالجة ذلك، الأمر الذي يخلق دوافع مختلفة لملء فراغ الدولة لمصالح أطراف دون دولتية، أو تنازع المصالح والموارد التي يفترض أن تكون مصلحة عامة تديرها الدولة، بشكل يؤدي إلى المزيد من ضعف المؤسسة الرسمية، أو انخراطها في نزاعات فرعية تحرفها عن اهتماماتها الأساسية، وتخلق ذرائع لاستمرار النزاع أو توسيعه.

هذه النزاعات قد تؤدي إلى تراجع الخدمات العامة أو توقفها أحيانا، وإلى تهديد أمن الطرق وحق الانتقال، وإلى تصاعد خطابات تمييزية تهدد التعايش والسلم الاجتماعي والعملية السياسية والاستقرار العام، وتضعف علاقة المواطن بالدولة.

يهدف هذا التقرير إلى توضيح تأثير النزاعات المحلية على العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في اليمن، من خلال تناول طبيعة هذه النزاعات وخلفياتها وتداعياتها على الوضع العام في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا. لا يشمل التقرير مناطق سيطرة جماعة أنصار الله، نظرًا لكون الصراع في تلك المناطق يأخذ طابعًا وطنيًا يتجاوز المستويات المحلية التي يركز عليها هذا التقرير، إضافة إلى التحديات الميدانية والقيود الأمنية التي تعيق الوصول الآمن إلى المعلومات من داخل تلك المناطق، مما قد يؤثر على دقة البيانات وسلامة المصادر.

اعتمد التقرير على المنهج الوصفي، مستندا إلى مصادر أولية وثانوية لجمع البيانات المطلوبة، حيث أجريت ٢٩ مقابلة معمقة مع باحثين وناشطين حقوقيين ومدنيين وسياسيين وقيادات محلية وقبلية ذات خلفيات متنوعة، توزعت على أربع محافظات يمنية: (حضرموت، شبوة، تعز وعدن)، استنادا إلى حجم النزاعات التي تعرضت لها خلال العقد الأخير، وتوزيعها الجغرافي وتنوع طبيعة النزاعات وتجاربها مع التعامل معها، مع مراعاة إشراك النساء والشباب، إلا أن استجابة المستهدفين كانت غير متوازنة، بحيث شاركت خمس نساء في المقابلات وبنسبة ٢١,٧٪ من إجمالي المستجيبين. بالإضافة إلى المراجعة المكتبية لأبرز الدراسات والمنشورات التي تناولت النزاعات المحلية في اليمن في مراكز بحثية ومواقع يمنية وعربية وأجنبية.

تمت مراعاة حساسية النزاع في صياغة هذا التقرير، عبر تجنب الانخراط في توصيف المواقف أو المصالح أو الأسباب أو الأطراف المباشرة في كل نزاع بشكل مستقل، حيث أن الهدف العام هو معرفة تأثير النزاعات على العملية السياسية والاستقرار في اليمن.

النزاعات المحلية في اليمن

النزاعات المحلية في السياق اليمني سنعرفها في هذا التقرير بأنها: خلافات ذات بعد جغرافي محدد، تنشأ بين مكونات مجتمعية داخل منطقة معينة، سواء كانت قبلية أو سياسية أو اقتصادية أو خدمية، وتتميز بأنها تتأثر بالسياقات المحلية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. غالبًا ما تكون هذه النزاعات جزءًا من منظومة أوسع من الصراعات وتتداخل مع ديناميكيات الصراع الوطني والإقليمي.

أنماط النزاعات المحلية في اليمن

تختلف النزاعات المحلية في اليمن من حيث الأسباب والتداعيات وآليات التعبير والتعامل معها، وبشكل عام يمكن تصنيفها كالتالي:

١. النزاعات على الموارد: وتشمل الصراعات على الأراضي، المياه كتعز [١]، والثروات الطبيعية كالنفط والغاز كحضرموت وشبوة [٢] [٣].

٢.النزاعات السياسية: تتضمن الصراع على السلطة والنفوذ السياسي بين مختلف المكونات والقوى السياسية. يظهر هذا النمط بوضوح في المحافظات الأربع المستهدفة، حسب أغلب المستجيبين.

٣. النزاعات القبلية: قد تكون بين قبائل وبعضها، أو بين القبائل والسلطات الحكومية، حول تقاسم الموارد [٤]، مثل شبوة وحضرموت.

٤. النزاعات الخدمية: وهذه غالبا تأتي نتيجة الصراع وتولد موجات جديدة منه، أو تولد نزاعات ناتجة عن تردي الخدمات ككهرباء حضرموت [٥] [٦]، أو تكون حول الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، الكهرباء، التعليم والصحة. تشتد هذه النزاعات في المناطق المهمشة والمدن المكتظة بالسكان، وقد تستخدم الخدمات للضغط على المواطنين أو القوى السياسية التي لها مطالب لا تتوافق مع القائمين على الخدمات [٧].

٥. النزاعات ذات الطابع القبلي أو المناطقي: تقوم على أساس التوظيف السياسي للاختلافات المناطقية أو القبلية، وتلعب فيها العوامل التاريخية والأيديولوجية دورًا محوريًا، وتأتي في إطار أوسع على المستوى السياسي، ثم تتحول إلى غطاء لنزاعات بمستويات مختلفة، وقد يحصل نزاع بين القبائل وبعضها على الحدود القبلية أو على منابع النفط، ويحصل عنف وإطلاق نار ينتج عنه قتلى أحيانا، وقد تقوم قبائل بقطع الطريق لغرض تحقيق مطالب محددة أحيانا [٨].

١ - مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

٢ - مقابلة سماح الخضر، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥.

٣ - مقابلة مع محمد بالطيف، مسؤول حزبي، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٤ - مقابلة مع مدنية عدلان، سياسية في المجلس الانتقالي ومجلس حضرموت الجامع، حضرموت، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥.

٥ - مقابلة مع أسوان باحسين، مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٦ - مقابلة مع حسين هاشم، مسؤول أمني ، حضرموت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.

٧ - مقابلة مع محمد بالطيف، مسؤول حزبي، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٨ - مقابلة مع خالد صالح، مسؤول أمني ، شبوة، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

تتشابك النزاعات المحلية في اليمن ضمن شبكة معقدة من المعطيات المتقاطعة، حيث يصعب فصل النزاع القبلي عن السياسي أو الخدمي بوضوح، حيث تحولت إلى أطر لتغطية وتكييف المصالح المختلفة للقوى المتصارعة لجذب الجمهور وحشد الرأي العام، وبناء سرديات للصراعات بعيدة عن المطالب الشعبية والمصالح الوطنية، بدأ هذا النمط بوضوح منذ ٢٠١٤، لكنه يتغذى على جذور تاريخية لصراعات سابقة، ليس هناك مجال لعرضها في هذا التقرير.

أسباب النزاعات المحلية في اليمن

بعد مرور عشر سنوات من الحرب في اليمن، تعددت أسباب النزاعات المحلية وتشابكت، مما يجعل من الصعب تمييزها مستقلة عن بعضها أو معالجتها بشكل فعال وحاسم دون العودة لجذورها، فهي متداخلة ومترابطة للغاية، ولتسهيل فهمها يمكن تصنيفها إلى عدة عوامل رئيسية، كالتالي:

- **هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها**

مع تفجّر الصراع في اليمن بشكل شامل، وتحوله إلى صراع بأبعاد إقليمية، مع تدخل أطراف اقليمية في اليمن، ٢٦ مارس ٢٠١٥، واستمرار تآكُل قدرات الدولة – المحدودة أصلًا – على توفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها، انخفضت ثقة المدنيين بالحكومة ومؤسساتها في كثير من المناطق [٩]، وبسبب غياب الحكم المحلي الفعّال، وضعف المؤسسات الأمنية، أصبحت الجهات غير الحكومية (غالبًا ما تكون جماعات مسلّحة) هي من تسيطر وتؤثر بشكل كبير في الشأن المحلي [١٠] [١١]."النزاعات كثرت بسبب الحرب وغياب الدولة"[١٢].

"هناك نزاعات مباشرة ترتبط بفساد السلطة وغياب احترام القانون وغياب العدالة وانتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المجالات، إضافة لغياب الدولة وهيئاتها والحكومة ومؤسساتها وأجهزتها" [١٣]، فإذا " كانت هناك دولة لن يحدث صراع على المناطق كونها أراضٍ تابعة للدولة" [١٤].

- **السيطرة على الموارد والنفوذ**

مع تراجع حضور المؤسسات الرسمية وضعف الدولة في المركز، وغياب التوافق بين القوى السياسية والمجتمعية، سعت القوى الجديدة إلى التنافس على الموارد النفطية ومواقع النفوذ والمصالح السياسية والاقتصادية [١٥] [١٦]، ومع هذا قد يتخذ صراع النخب والأطراف السياسية على المصالح من احتياجات المواطن غطاء وذريعة ظاهرية للنزاع [١٧].

٩ - مقابلة مع عبد الهادي التميمي، وكيل محافظة، حضرموت، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥.

١٠- مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

١١- مقابلة مع باحث وناشط حقوقي، تعز، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥.

١٢- مقابلة مع هشام سعيد، موظف حكومي، تعز، ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

١٣- مقابلة مع محمد قاسم نعمان، رئيس مركز اليمن لدراسة حقوق الإنسان، عدن، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

١٤- مقابلة مع خالد صالح، مسؤول أمني، شبوة، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

١٥- مقابلة سماح الخضر، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥.

١٦- مقابلة مع محمد الحاشرة، أمين عام جمعية الطالب للتنمية، شبوة، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.

١٧- مقابلة مع حسين هاشم، مسؤول أمني، حضرموت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.

أغلب المستجيبين اعتبروا النزاعات الجارية في طابعها العام صراع نفوذ ومصالح بين النخب السياسية، وإن غلفت هذه الأسباب الجوهرية بادعاءات مطلبية لكسب تعاطف المواطنين، وتم الاستشهاد على هذا الطرح بأن النزاع تطور بقوة إثر تغير السلطة المحلية بشبوة (٢٠٢٢)، وبعد أزمة الموارد التي سببها قصف جماعة انصار الله لموانئ النفط بحضرموت في نفس العام.

" السلطة والنفوذ هي الحلقة المرتبطة بالنزاعات، ويتم استخدام الصور غير القانونية ومنها العنف المسلح، وإطلاق التهديدات للمخالفين والمعارضين، وظهور صور العنصرية والمناطقية بين السكان، واستخدام الخدمات العامة ضمن هذه الممارسات بهدف تمرير المواقف" (١٨).

- **الخدمات والحقوق**

تعد المطالبة بالخدمات والحقوق الأساسية من الأسباب المباشرة للنزاعات خاصة في ظل غياب دور المؤسسات الرسمية [١٩]، إلا أن عدم الاستجابة لهذه المطالب أدت إلى نزاع سياسي مؤخرا [٢٠]، خاصة مع تردي الأوضاع الإنسانية والمحاصصة بين القوى السياسية [٢١]، وأيضا غياب الأفق السياسي الواضح للبلد حاليا [٢٢]. في ظل عدم الاستجابة لهذه المطالب تفتح منحى آخر للتعبير عنها للتحول إلى بؤرة نزاع تتضخم ككرة الثلج، خاصة مع توظيف الإعلام التابع لأطراف النزاع بشكل دعائي، وهناك من رأى استخدام الخدمات في الضغط لأسباب سياسية كالكهرباء في حضرموت [٢٣].

"قاموا بقطع جميع إمدادات المحافظة من مادة الديزل المنتج من شركة بترومسيلة والتي تقع في هضاب محافظة حضرموت وأيضا قاموا بمنع خروج ناقلات النفط الخام المشغل لكهرباء محافظة عدن كورقة ضغط لتلبية مطالبهم"[٢٤]

- **التدخلات الخارجية والإقليمية**

تحكم المحافظات المشمولة في هذا التقرير سلطات محلية ترتبط بعلاقات وثيقة مع أطراف إقليمية فاعلة في المشهد اليمني، وتتنازع النفوذ فيها قوى مسلحة غير رسمية، وغالبًا ما تكون هذه النزاعات انعكاسًا لصراعات أوسع تتجاوز الإطار المحلي.

" غالبا ما يكون انعكاسا أو امتدادا لتنافس الدولتين الحليفتين في اليمن وفقا لمصالحها " [٢٥]، وفي هذا السياق، أشار أحد المستجيبين إلى أن بعض القوى المحلية لا تتصرف باستقلالية، بل تُستخدم كأذرع تنفيذية في صراعات تتجاوز حدود المحافظة "وأحيانا تكون الأطراف الموالية لها مجرد أذرع تنفيذية في خوض صراعات محلية " [٢٦]،

١٨ - مقابلة مع محمد قاسم نعمان، رئيس مركز اليمن لدراسة حقوق الإنسان، عدن، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

١٩ - مقابلة مع قيادي في مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٢٠ - مقابلة مع حسين هاشم، مسؤول أمني، حضرموت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.

٢١ - مقابلة مع محمد بالطيف، مسؤول حزبي، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٢٢ - مقابلة عبر Google Meet مع عبد الهادي التميمي، وكيل محافظة، حضرموت ، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥.

٢٣ - مقابلة مع محمد بالطيف، مسؤول حزبي، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٢٤ - مقابلة مع قيادي في السلطة المحلية ، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٢٥ - مقابلة مع قيادي في مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٢٦ - مقابلة عبر Google Meet مع قيادي في السلطة المحلية، وادي حضرموت ، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥.

كما عبّرت إحدى المستجيبات عن قلقها من دور هذه التدخلات في تعقيد النزاع بدلًا من حله "التدخلات الخارجية تفاقم الصراع ولا تحله" [٢٧].

ويرى عدد من المستجيبين أن حل هذه النزاعات لا يرتبط فقط بإرادة محلية، بل يتطلب قرارًا سياسيًا من أطراف دولية وإقليمية مؤثرة في الملف اليمني " حل هذه النزاعات يرتبط بالقرار السياسي وهو قرار بيد دول التحالف العربي وبالذات السعودية والإمارات إضافة الى اللجنة الرباعية المكلفة من الأمين العام والتي تضم أيضا أمريكا وبريطانيا " [٢٨].

- **أسباب أخرى**

هناك سببان تكررا في إجابات أغلب المستجيبين، حيث رأوا أن هناك جذور جوهرية للنزاعات في اليمن على المستوى الوطني تتجاوز الأسباب المحلية: الأول ما وصفوه بـ "انقلاب جماعة أنصار الله على الدولة"، واعتبروا أن كل الأسباب الأخرى مهما كانت مجرد تداعيات ونتائج له "السبب المباشر للنزاع هو الانقلاب العسكري من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيون)، مما انعكس في أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية أفرزت نزاعات أخرى" [٢٩].

والثاني تراكم الخلافات التاريخية بين القوى السياسية اليمنية التي لم تنته تداعياتها حتى الآن، وتؤثر في تعامل هذه القوى مع بعضها وثقتها ببعضها أيضا. "لو نعود للتاريخ سنجد أن النزاعات هي تراكمات ومخلفات تاريخية لم يتم حلها أو إخمادها" [٣٠].

انعكاس النزاعات على الحياة العامة للمواطنين

انعكست النزاعات المحلية بشدة وبأشكال مختلفة على حياة المواطنين اليومية حسب حدة النزاع، منها العنف المسلح وقطع الطرق ووقف العملية التعليمية والإضرار بالممتلكات العامة [٣١]، وخطاب الكراهية منها ما عبر عنه بالاعتصامات والمظاهرات، ووصل بعضها إلى الأجهزة العدلية [٣٢]، والتحريض على وسائل التواصل، ومنع وصول الخدمات [٣٣]، وتقييد انتقال المواطنين، وانقطاع خدمة الكهرباء، ومنع التجمعات بالقوة [٣٤]، واستحداث نقاط غير رسمية على الطرقات وعرقلة انتقال التجارة [٣٥]، وإيقاف الخدمات كوسيلة ضغط، وحصار المواطنين في تنقلاتهم [٣٦].

٢٧ - مقابلة مع جميلة مرعي، من الحزب الاشتراكي اليمني، تعز ، ١٧ أبريل ٢٠٢٢٥.
٢٨ - مقابلة مع محمد قاسم نعمان، رئيس مركز اليمن لدراسة حقوق الإنسان، عدن، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.
٢٩ - مقابلة مع سارة قاسم، باحثة في الفكر السياسي، تعز، ١٧ أبريل ٢٠٢٥.
٣٠ - مقابلة مع د سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة عدن، عدن، ٢١ ابريل ٢٠٢٥.
٣١ - مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان ، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.
٣٢ - مقابلة مع باحث وناشط حقوقي ، تعز ، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥.
٣٣ - مقابلة سماح الخضر، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥.
٣٤ - مقابلة مع أسوان باحسين، مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.
٣٥ - مقابلة مع حسين هاشم، مسؤول أمني، حضرموت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.
٣٦ - مقابلة مع هشام سعيد، موظف حكومي، تعز، ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

في بعض مناطق النزاع تكون الموارد تحت سيطرة طرف، والمستفيدون منها تحت سيطرة طرف آخر، وهكذا تتحول إلى أداة حصار وضغط ضحيتها المواطن نفسه، كالأحواض المائية الموجودة في مناطق سيطرة جماعة انصار الله في تعز، بينما يمنعون ضخ المياه منها إلى المدينة الواقعة تحت سيطرة الحكومة [٣٧].

هذه الخدمات الحيوية تتأثر مباشرة بوضع النزاع أو الصلح محليا، فإذا استمر النزاع توقفت طرق الوقود وتوقفت الكهرباء وباقي الخدمات، وعندما يدخلون في فترة صلح نتيجة وساطات قبلية غالبا، يتم ضخ الوقود وتعود الخدمات [٣٨]، وتتسبب النزاعات أيضا في منع وصول المساعدات الإنسانية بمنع مرور شاحنات نقلها وشاحنات تجار المواد الأساسية أيضا [٣٩].

"أثر النزاع بصورة كبيرة على المواطن، إذ أن هناك مشاريع تنموية كثيرة كانت السلطة المحلية تدفع مخصصاتها من فوارق بيع الديزل، وتحصل مؤسسات هامة على الديزل بسعر مدعوم مثل المستشفيات والمدارس والمراكز الخدمية والمخابز، وكل مرفق منها يلامس حياة المواطن ... وتوقفه ولد موجة من الارتفاعات في أسعار الخدمات وضعف بعض الخدمات كتغطية الاتصالات بسبب شحة بمادة الديزل المشغل لمولدات المحطات" [٤٠].

"هنالك أطفال حرموا من الذهاب إلى المدرسة بسبب الثارات" [٤١].

"أدى النزاع إلى زعزعة الاستقرار في المحافظة، ونزوح المواطنين، وتدمير البني التحتية، وتدهور الحالة الاقتصادية عموما، حيث أصبحت عملية التجارة الخارجية والداخلية مثل الاستيراد والتصدير صعبة للغاية "[٤٢].

المعضلة الكبيرة التي اتفق عليها المستجيبون من كل المحافظات المستهدفة، أن أسباب هذه النزاعات لم تنته بعد، وإذا انتهت أو توقفت النزاعات فإن ذلك يتم عبر معادلة حلول لا تنهي جذور المشكلة، وإنما تتركها فتيلا لنزاعات مستقبلية، حيث أدت النزاعات إلى تآكل قيم التعايش، وتصاعد النزعات المناطقية والقبلية، مما يهدد السلم الاجتماعي على المدى الطويل، خاصة مع تأثير الضخ الإعلامي الموجه من قبل أطراف النزاع.

"لم تنته أسباب النزاع، بل ما يزال هناك الحقد والكراهية في مختلف المحافظات" [٤٣].

"أسباب النزاعات قائمة ولن تنتهي إلا بوجود دولة فاعلة وحاضرة مع المواطنين" [٤٤].

"لم تنته أسباب النزاع بل تفاقمت، بدلا من أن تكون أسباب ومطالبات حقوقية انتقلت إلى الحكم الذاتي" [٤٥].

٣٧ - مقابلة مع سارة قاسم، باحثة في الفكر السياسي، تعز، ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

٣٨ - مقابلة مع خلود محمد، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

٣٩ - مقابلة مع خالد صالح، مسؤول أمني، شبوة، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

٤٠ - مقابلة مع قيادي في مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٤١ - مقابلة مع ياسر محمد، محكمة عتق، شبوة، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٤٢ - مقابلة مع جميلة مرعي، من الحزب الاشتراكي اليمني، تعز ، ١٧ أبريل ٢٠٢٢٥.

٤٣ - مقابلة مع د سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة عدن، عدن، ٢١ ابريل ٢٠٢٥.

٤٤ - مقابلة مع محمد قاسم نعمان، رئيس مركز اليمن لدراسة حقوق الإنسان، عدن، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٤٥ - مقابلة مع محمد بالطيف، مسؤول حزبي، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

بشكل عام، فإن تأثير النزاعات على الحياة اليومية للمواطنين، لا تقتصر على معاناتهم، وإنما تصرف انتباههم عن القضايا الوطنية الجوهرية، ودورهم في بناء السلام، وعلاقتهم بالسلطات الرسمية بشكل يحقق الاستقرار والأمن والتنمية.

تأثير النزاعات المحلية على العملية السياسية

تمثل النزاعات المحلية انعكاسًا مباشرًا لتفكك النظام السياسي الوطني، حيث تتغذى على الانقسامات الكبرى وتعيد إنتاجها على المستوى المحلي، بحيث يمكن اعتبارها إحدى التداعيات المباشرة للصراعات الوطنية الأوسع [٤٦]، ومع استمرار الصراع، تتولد قوى وتحالفات محلية جديدة يصعب ضبطها، مما يعمّق الفوضى ويقوّض سلطة الدولة، ويربك السلطات الوطنية، ويشغل المسؤول المركزي والمحلي [٤٧]، عن أداء مهامه ومعالجة أزماته الناتجة عن الصراع الرئيسي، وقد تتصاعد النزاعات المحلية لتصبح قضايا وطنية، كقضية المياه في تعز التي أصبحت موضوعا للتفاوض بين الحكومة المعترف بها دوليا وجماعة انصار الله [٤٨]، وتأثير النزاع في حضرموت على خدمة الكهرباء بعدن [٤٩]، بعد توقف نقل الوقود للأخيرة بفعل النزاع في الأولى.

أضعفت النزاعات المحلية قدرات المؤسسات الرسمية على أداء وظائفها الأساسية، وحدت من الحوكمة في اليمن، مما أثر على العملية السياسية، وأضعف وحدة ومركزية صناعة القرار، وشجّع الأطراف المحلية، خصوصًا المسلحة منها في السيطرة على الأرض بقوة السلاح، وخلق مشاريع متناقضة لا تعزز استقرار ووحدة البلد سواء في إطار دولة مركزية أو اتحادية، حيث تسعى الأطراف المتنازعة لبسط نفوذها ضمن تحالفات إقليمية أوسع، ما يعزز التشظي السياسي والعسكري في البلاد [٥٠].

في ظل تراجع سلطة الدولة المركزية، برزت دعوات متزايدة للحكم الذاتي أو الفيدرالية، ما يعكس تحولات جذرية في البنية السياسية لليمن، وتعتبر هذه التحولات "مؤشرا خطيرا لتجزئة اليمن والتشطير وأصبحت المطالب والحقوق سياسية بدلا من الحقوق الخدمية، للوصول للحكم الذاتي ما قد يدفع للتفكك والانهيار" [٥١]، و"النزاعات في الداخل تعطي فرصة للتدخل من قبل الأطراف الخارجية، وذلك يؤثر على الصراع والمشهد العام في اليمن" [٥٢].

إن النزاعات المحلية تؤدي أيضا إلى "نشر الفوضى وعدم الاستقرار ... وتفكك في النسيج المجتمعي، وحدوث أزمة ثقة بين المجتمع والحكومة" [٥٣]، وهذا يهدد التماسك الوطني ويضعف فرص المصالحة مستقبلا، حيث "تغيرت قناعات المواطنين، وحصلت انقسامات فكرية، واجتماعية، داخل الأسرة الواحدة، وبين القبائل وبين الأمن" [٥٤]،

٤٦ - مقابلة مع باحث وناشط حقوقي، تعز ، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥.

٤٧ - مقابلة مع قيادي في مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٤٨ - مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

٤٩ - مقابلة مع أسوان باحسين، مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٥٠ - مقابلة سماح الخضر، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥.

٥١ - مقابلة مع حسين هاشم، مسؤول أمني، حضرموت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥.

٥٢ - مقابلة مع عبد الهادي التميمي، وكيل محافظة، حضرموت، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥.

٥٣ - مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

٥٤ - مقابلة مع المقدم عمر باشقار، شيخ قبيلة البارشيد، عضو المجلس المحلي بالمحافظة، حضرموت، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

وظهرت "مكونات سياسية، متفرقة ومنقسمة، حتى بين أبناء المنطقة نفسها ... (وأصبح) المواطنون يفتقرون للأمن والسلام" [٥٥].

تُهدد النزاعات المحلية مستقبل النظام السياسي في اليمن، من خلال تقويض فرص التوافق الوطني، وإضعاف مؤسسات الدولة، وتداعيات الآثار السلبية التي سوف يخلفها، مثل الحقد والكراهية، وأيضا يؤثر على حوكمة الشرعية والدولة [٥٦]، بالإضافة إلى خلق الانقسامات المجتمعية والسياسية التي تقوض فرص بناء توافق وطني حول مستقبل اليمن، كما أنها تعيق بناء مؤسسات الدولة [٥٧]، وتكرس الهويات المناطقية والقبلية على حساب الهوية الوطنية، عبر تعزيز الانقسام الجغرافي والسياسي ودفع المواطنين نحو الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني، بشكل يعوق التوصل إلى مشروع وطني جامع [٥٨]، ويخلق جيلا مليئا بالأحقاد ومتسما بالعنصرية [٥٩]، ما يجعل النزاعات المحلية من أبرز التحديات أمام بناء دولة موحدة، إذ تقوّض فرص التوافق الوطني وتغذي الانقسامات الجغرافية والسياسية.

"النزاعات المحلية والصراعات، تؤدي إلى إضعاف الدولة، ومع غياب السلطة المركزية، تظهر السلطات المحلية والقبلية، ولكن الأسوأ أن القبيلة بدأت تظهر في مختلف المحافظات وأصبحت النزاعات بصورة مباشرة وواضحة نزاعات قبلية" [٦٠].

في ذات السياق، تواجه جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي في اليمن تحديات كبيرة نتيجة لاستمرار النزاعات المحلية وتعقيداتها، بينما ينشغل الفاعلون في المشهد السياسي بتضارب المشاريع الداخلية، والارتباط بالقوى الإقليمية. إن حل هذه النزاعات هو "حجر الزاوية للوصول إلى الأمن والاستقرار والرخاء على مستوى المحافظات أو المستوى الوطني، من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية أو الشخصيات الاجتماعية في تعزيز دور الوساطة ومحاولة الحد من النزاعات" [٦١].

يؤدي تأخر تدخل السلطات في حل النزاعات غالبًا إلى تعقيدها، بل ويُنظر إلى هذه السلطات أحيانًا كجزء من المشكلة لا الحل: "كانت المشاكل التي تعاني منها المحافظة مشاكل خدمية وحقوقية وكان المجلس الرئاسي هو الاستجابة الأولى لمعالجة تلك المشاكل، ولكن للأسف أصبح أعضاء المجلس الرئاسي أطرافا في النزاع" [٦٢]، وأحيانا تتدخل (السلطات) بعد فوات الأوان: "تدخلت السلطات ولكنها لم تستطيع حل النزاع لأنه أصبح معقدا وخرج عن سيطرتها" [٦٣]، وهذا يفقـــد

٥٥ - مقابلة مع د سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة عدن، عدن، ٢١ ابريل ٢٠٢٥.

٥٦ - مقابلة مع د سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة عدن، عدن، ٢١ ابريل ٢٠٢٥.

٥٧ - مقابلة مع مها عون، رئيسة مؤسسة كيان، تعز، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

٥٨ - مقابلة سماح الخضر، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥.

٥٩ - مقابلة مع أحمد علي، رئيس مؤسسة المعالي، شبوة، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.

٦٠ - مقابلة مع د سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة عدن، عدن، ٢١ ابريل ٢٠٢٥.

٦١ - مقابلة مع نائف خميس، مدير البرامج والمشاريع في مؤسسة خطوات، شبوة، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٦٢ - مقابلة مع قيادي في مؤتمر حضرموت الجامع، حضرموت، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

٦٣ - مقابلة مع جميلة مرعي، من الحزب الاشتراكي اليمني، تعز ، ١٧ أبريل ٢٠٢٢٥.

المواطن الثقة في المؤسسات الرسمية المتأخرة عن القيام بدورها، ويجعله يعزف عنها ويلجأ لحواضن أضيق كالقبيلة، وفي الوقت ذاته، فإن انشغال السلطات بحل النزاعات دون وجود استراتيجية شاملة يحد من قدرتها على إدارة الملفات الاقتصادية والاجتماعية، مما يفاقم أزمات الدولة، ويؤثر بشكل سلبي على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلد [٦٤].

إن استمرار تداعيات النزاعات المحلية مستقبلا أمر وارد للغاية، مالم تحدث معالجات حقيقية وجذرية لهذه النزاعات، حيث يرى بعض المستجيبين أن بعض النزاعات المحلية تطورت لاحقًا إلى صراعات أوسع نطاقًا [٦٥]، وقد تسببت النزاعات حتى الآن في إبراز العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالعنصرية والتأثيرات القبلية والمناطقية، وهذا يؤثر حاليا ومستقبلا على السلم الاجتماعي والاستقرار العام للبلد [٦٦].

تداعيات مستقبلية محتملة

للنزاعات المحلية في اليمن - إذا استمرت دون حلول جذرية - تداعيات خطيرة قد تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد مستقبلا بأشكال مختلفة، أبرزها:

- تعميق الانقسامات المجتمعية وتعزيز الهويات المناطقية والقبلية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية.
- تآكل مؤسسات الدولة وزيادة ضعفها، مما يعوق جهود بناء الدولة واستعادة الاستقرار السياسي.
- استمرار التدخلات الخارجية في تأجيج النزاعات المحلية، مما يعقد الوضع، ويحول اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.
- تدهور الوضع الإنساني وزيادة معاناة المواطنين، حيث تُستخدم الخدمات الأساسية كأدوات ضغط في النزاع.
- تصاعد المطالب بحلول تغير شكل الدولة اليمنية القائم، أو المرسوم في مخرجات الحوار الوطني، ما يشكل خطرا على الاستقرار والوحدة الوطنية، ويدفع نحو سيناريو الانهيار على المدى المنظور والبعيد.

إن إدراك هذه التداعيات والعمل على معالجتها من الآن، يمثل خطوة أساسية نحو بناء يمن مستقر وآمن وشامل لجميع أبنائه.

٦٤ - مقابلة مع خلود محمد، اتحاد نساء اليمن، شبوة، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

٦٥ - مقابلة مع المقدم عمر باشقار، شيخ قبيلة البارشيد، عضو المجلس المحلي بالمحافظة، حضرموت، ١٩ أبريل ٢٠٢٥.

٦٦ - مقابلة مع محمد قاسم نعمان، رئيس مركز اليمن لدراسة حقوق الإنسان، عدن، ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

النتائـج

بناء على تحليل مخرجات المقابلات المعمقة التي أجريت لإعداد هذا التقرير، يمكن تلخيص أبرز النتائج، كالتالي:

- لم تعد النزاعات المحلية في اليمن مجرد خلافات محدودة النطاق، بل تحولت إلى أزمات متشابكة تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- أسهم تراجع حضور مؤسسات الدولة في خلق فراغ مؤسسي استغلته أطراف محلية، مما أضعف ثقة المواطنين في الدولة كمظلة جامعة، وساهمت النزاعات في تعميق هذا الفراغ، ليعزز بدوره من إضعاف المؤسسات الرسمية والحد من قدرتها على أداء دورها، وهز ثقة المواطنين بها؛
- أصبحت النزاعات المحلية في اليمن متداخلة بشكل عميق مع الديناميكيات الإقليمية والدولية، فقد تحولت اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية، مما زاد من تعقيد النزاعات المحلية وصعوبة حلها؛
- عمقت النزاعات المحلية الانقسامات المجتمعية والسياسية في اليمن، وهذه الانقسامات تشكل تهديدًا للتماسك المجتمعي والوحدة الوطنية، وتضعف فرص بناء توافق سياسي واسع؛
- أدت النزاعات المحلية إلى تعطيل الخدمات الأساسية وتدهور الوضع الإنساني في معظم المناطق اليمنية، وقد تم استغلال الخدمات كأدوات في النزاع، مما فاقم معاناة المواطنين وزاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية؛
- نتيجة النزاعات المستمرة، تزايدت المطالبات بنماذج حكم غير مركزية، تتراوح بين اللامركزية الموسعة والفيدرالية والحكم الذاتي؛
- كان المجتمع المدني، والشخصيات القبلية والاجتماعية والنساء، أبرز الفاعلين في حل النزاعات المحلية، عدا ذات الطابع السياسي الواسع منها، بالمقابل لم تنجح السلطات الرسمية في حل النزاعات المحلية، بل اتهمت في بعض منها بكونها طرفا في النزاع؛

التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج السابقة، ومساهمة في الحد من تداعيات النزاعات المحلية الراهنة، والعمل على عدم نشوب نزاعات أخرى، يقدم التقرير التوصيات والمقترحات التالية (هذه التوصيات إذا اقتصر التعامل معها على الجهات الموجهة إليها مباشرة، لن تتحقق بسهولة، إذ تحتاج تكاملا بين جميع الجهات ذات العلاقة، مع دعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني):

<u>إلى السلطات المحلية:</u>

١. ينبغي إعادة تفعيل المجالس المحلية ومنحها الصلاحيات والموارد اللازمة للقيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية وإدارة الشأن المحلي. يشمل ذلك ضمان استقلاليتها المالية والإدارية بالقدر المناسب لدورها، وتوفير الكوادر المؤهلة، بما يعزز من قدرتها على ملء الفراغ الناتج عن ضعف مؤسسات الدولة المركزية، ويمنع تغلغل القوى غير الرسمية. كما يجب

(مستقبلا) مراعاة التمثيل العادل للمكونات الاجتماعية والسياسية في تشكيل هذه المجالس، لتفادي الإقصاء وتعزيز الثقة المجتمعية.

٢. دعم مبادرات الحوار المجتمعي التي تشمل مختلف الفئات المحلية، مثل القبائل، النساء، الشباب، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. يمكن إنشاء لجان مجتمعية ذات طابع استشاري ووسيط، تعمل على تسوية النزاعات المحلية بطرق تقليدية وحديثة، مع التأكيد على توافقها مع مبادئ العدالة والإنصاف.

٣. ضمان مشاركة فعالة للشباب والنساء والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار المحلي، ورسم السياسات، ومراقبة الأداء، والمساهمة في جهود بناء السلام، لما لهم من دور محوري في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا:

١. تطوير استراتيجية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الترابط بين النزاعات المحلية والوطنية، وتعالج جذور الصراع من خلال آليات العدالة الانتقالية، والتعويض، وإعادة الإعمار. يمكن أن تكون هيئة التشاور والمصالحة الحالية نواة لهذه الاستراتيجية، لتجنب تكرار الهياكل وتضارب الاختصاصات.

٢. إعادة هيكلة الأجهزة القضائية والأمنية بما يعزز من استقلاليتها وكفاءتها، ويعيد ثقة المواطنين بها، ويجعلها قادرة على التعامل مع النزاعات بطرق قانونية سليمة.

٣. التوافق على نموذج لامركزي يضمن توزيعًا عادلًا للسلطات والموارد بين المركز والمناطق، مع وضع إطار قانوني واضح يحدد صلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم، ويأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية.

٤. إعداد سياسات وطنية لإدارة الموارد والخدمات الأساسية (مثل المياه، الكهرباء، التعليم، الصحة) ضمن إطار اللامركزية، مع ضمان العدالة والكفاءة والمرونة في التطبيق، وتفعيل دور وزارة الإدارة المحلية ومجالس المحافظات في هذا السياق.

٥. تبني إجراءات صارمة لمكافحة الفساد في إدارة الموارد العامة، بما يعزز من ثقة المواطنين ويحد من استخدام الموارد كأدوات في النزاع.

إلى الشركاء الإقليميين والدوليين ومكتب المبعوث الأممي في اليمن:

١. بالنظر إلى موقع اليمن الجيوسياسي وأهمية استقراره، فإن على الشركاء الدوليين والإقليميين لعب دور فاعل في دعم جهود الحوار المحلي، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لحل النزاع الوطني، مع استخدام نفوذهم لتقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية.

٢. توجيه المساعدات نحو مشاريع تنموية مستدامة تعزز من صمود المجتمعات المحلية، مع دعم قدرات الفاعلين المحليين، بما في ذلك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وتمكينهم من لعب دور محوري في بناء السلام.

٣. تعزيز التنسيق بين الجهات الدولية العاملة في اليمن، بالتعاون مع مكتب المبعوث الأممي، لضمان تكامل الجهود وتفادي التكرار، مع دعم الحلول اليمنية محليًا ووطنياً، وتقديم الخبرات والتدريب في مجالات بناء السلام، العدالة الانتقالية، الحوكمة، والمساءلة.

التعريف بالشركاء

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

مؤسسة شباب سبأ للتنمية هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها الشباب، والنساء الذين يمثلون مكون الشباب الموحد الداعم للشباب والنساء كشركاء فاعلين في التنمية وبناء السلام. وتركز المؤسسة على دعم مشاركة الشباب والنساء في بناء السلام والمشاركة السياسية.

www.shebayouth.org
+967 770450222 / +967 4 252733
info@shebayouth.org
تعز - شارع جمال، جولة الأخوة
@shebayouthf

Save the Children

منظمة إنقاذ الطفولة هي منظمة دولية غير حكومية. تعمل المنظمة على تنفيذ برامج إنسانية في أكثر من مائة دولة حول العالم، وتعمل من خلال برامج التعاون الإنساني والإنمائي، بحيث تشمل برامج التدخل إلى كافة المؤسسات المجتمعية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجه الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية. وتركز برامج ومشاريع المنظمة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال والشباب وبناء قدرات المجتمعات المحلية بما فيها المجتمعات الهشة.

في اليمن، تعمل منظمة إنقاذ الطفولة في عدة محافظات، من خلال مكاتبها وفريقها الوطني، وذلك في مجالات التعليم، والحماية، والصحة، والأمن الغذائي، وسبل العيش، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة.

www.savethechildren.org.jo
jordan@savethechildren.org
+8822 553 6 962
@savethechildrenjor

مجموعة الدعم الشبابية
Youth Support Group

مجموعة الدعم الشبابية : هي تجمع للمنصات والشبكات الشبابية العاملة في مجال بناء السلام (منصة شباب لبناء السلام - التوافق الشبابي للسلام والأمن - مشاورات شباب عدن - شبكة القيادات الشبابية اليمنية - منصة شباب وعي)

تأسست بدعوة من منصة شباب لبناء السلام ومؤسسة شباب سبأ للتنمية

youthsp.group@gmail.com
@wevouthg

استشاري التقرير التحليلي
توفيق الجند

محرر القسم العربي بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، عمل كاتباً ومحرراً في العديد من وسائل الإعلام اليمنية والعربية منذ العام 2000، وأعد منفردا أو بالشراكة مع باحثين آخرين عددا من الدراسات والأوراق البحثية والتقارير التحليلية المتعلقة بالتاريخ السياسي اليمني، وحقوق الإنسان، والمساءلة المجتمعية، وقضايا التعليم، والجندر. إلى جانب ذلك يعمل الجند في مجال التدريب حول السياسات العامة، والصحافة الحساسة للنزاع.

www.shebayouth.org

+967 770450222 / +967 4 252733

info@shebayouth.org

تعز - شارع جمال، جولة الأخوة

@shebayouthf

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

Sheba Youth Foundation for Development